حرية
سياسية. إسبوعية. مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢٦) ٢٠١٣/٣/٤

مؤتمر روما ومعضلة السلاح

علي الشيخ منصور

أعلن وزير الخارجية الاميركي جون كيري على هامش مؤتمر «اصدقاء الشعب السوري» الذي انعقد في روما نهاية شباط/ فبراير، أن بلاده ستقدم مساعدات بقيمة ٦٠ مليون دولار «لا تشمل اسلحة قاتلة»، لدعم الائتلاف والمعارضة وتوفير «مساعدة مباشرة» لعناصر الجيش السوري الحر في شكل إعانات «طبية وغذائية». وقد شكل هذا التصريح خيبة أمل لكثير من السوريين، كانت ممزوجة بالغضب لدى شرائح واسعة منهم، فالجيش الحر وأطراف من المعارضة السورية ينظرون للأزمة في سوريا باعتبارها أزمة نظام يقتل شعبه، والأولوية لديهم تكمن في التصدي للطائرات وصواريخ سكود التي تقصف مدنهم واحياءهم وتفتك بأرواحهم، وبالتالي على المجتمع الدولي إما التدخل لوقف حمام الدم اليومي لمجازر النظام الوحشية، أو تزويد المعارضة بالأسلحة الدفاعية بأقل تعديل، والتي تحد من طلعات الطيران الحربي وغاراته القاتلة على المدنيين والأحياء السكنية، وكل ما هو أقل من ذلك يشبه السكوت عن قتل السوريين، إن لم يكن تواطؤاً في تلك اللعبة القذرة. الوجه الآخر لخيبة السوريين إن تقديم أمريكا ستين مليون دولار كمساعدات للائتلاف الوطني والمعارضة السورية يعتبر إهانة للشعب السوري وازدراءً بآلامه وتضحياته، هذا الشعب الذي قدم أكثر من سبعين ألف شهيد، ومئات آلاف الجرحى والمصابين، لديه الآن وفق تقديرات الأمم المتحدة بالذات، أكثر من ستة ملايين سوري مهجر داخل سوريا أو لاجئ في دول الجوار، فإذا قسمنا المساعدة الأمريكية البالغة ستين مليون دولار على أعداد المحتاجين للمساعدة في سوريا، سنكشف أن نصيب الفرد يصل في أفضل حالاته إلى ١٠ دولارات فقط، فيما لو وصلت هذه المساعدة. فماذا يبقى لمن يحتاج عمليات جراحية، أو معالجة طبية مديدة، أو تركيب أطراف اصطناعية مثلاً؟ لذلك سارع السوريون في يوم الجمعة التالي لاجتماع روما للرد على الوزير الأمريكي على طريقتهم، فرفعوا أولاً شعار الوحدة «امة واحدة راية واحدة حرب واحدة»، وجاءت اليافطات مليئة بالتهكم والسخرية المريرة، ففي بلدة الهبيط في محافظة ادلب رفع المشاركون في التظاهرة لافتة كتبوا فيها «دعوا أسلحتكم غير المميتة لكم... سنصنع أسلحتنا بأيدينا... وننحت الصخر... وبإذن الله نموت أو ننتصر»، وفي مدينة الباب في ريف محافظة حلب رفع المتظاهرون لافتة كتب عليها «سكوت المجتمع الدولي منصة لسكود النظام السوري»، كما رفع المشاركون في تظاهرة حي العسالي بجنوب دمشق، لافتة كتب فيها «انتهت كذبة... اصدقاء الشعب السوري... كش ملك»، وكتب المشاركون في لافتة اخرى «نطالب الائتلاف السوري فك الارتباط مع ما يسمى اصدقاء الشعب السوري». الطريف في الموضوع أن الخارجية الروسية اعتبرت «القرارات والتصريحات التي صدرت في روما تشجع، نصا وروحا، المتطرفين للاستيلاء على السلطة بالقوة، رغم المعاناة الحتمية للسوريين العاديين». بينما هي تزود نظام الأسد بأحدث معدات القتل والتدمير، وآخرها صفقة طائرات «ياك-١٣٠» الحديثة، حيث شحنت إلى مرفأ طرطوس الدفعة الأولى من هذه الطائرات وتتألف من ٣٦طائرة. ومع ذلك يمتلك مدير الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري الفني ألكسندر فومين وقاحة الاحتجاج على حوادث توقيف أو عرقلة السفن والطائرات الروسية التي تنقل السلاح إلى سوريا، لأن إحباط تلك الصفقات يكبّد روسيا خسائر قيمتها مئات الملايين من الدولارات، والأمر لا يتعلق فقط بالناحية المالية، بل يسيء أيضا إلى سمعة روسيا كشركاء جديرين بالثقة، بحسب قوله. فهل المسألة بالنسبة لروسيا مجرد صفقات تجارية وملايين الدولارات؟ وأين موقع الدم السوري أو معاناة السوريين من ذلك؟

الافتتاحية

الحكومة الانتقالية والبعد السياسي

سامي شيحان

تصاب المعارضة السورية بالهلع كلما أعيد طرح موضوع الحكومة الانتقالية، البعض يعتبرها مؤامرة لوأد الثورة، والبعض يعتبرها محاولة لفرض تمثيل سياسي مسبق، والبعض الآخر لا يرى فيها إلا حكومة تكنوقراط لتخديم المناطق المحررة من سيطرة نظام الأسد، وبعضهم يعتبرها جسراً للحوار مع النظام وعتلة تسوية خاسرة، وفي كل مرة يتصاعد الخلاف على وظائف الحكومة أو تسمية من سيرأسها، أو مكان تواجدها، حتى يجري تأجيل الموضوع. وحاولنا أكثر من مرة التوضيح بأننا لا نعيد اختراع العجلة عندما نتحدث عن حكومة انتقالية، فأغلب حركات التحرر والثورات في العالم وجدت صيغة من حكومة انتقالية أو حتى حكومة منفى، وهي حكومة سياسية بامتياز وليست حكومة خدمات، والمطلوب منها تثبيت الشرعية الجديدة وإنهاء شرعية النظام وتمثيله في المنظمات والهيئات الدولية، حيث ما زال النظام السوري رغم كل جرائمه يتمتع بالصفة التمثيلية في الأمم المتحدة وأغلب المنظمات الدولية، ويتلقى المساعدات حتى الآن باسم سوريا من الصليب الأحمر ومن الأمم المتحدة، وللحكومة الانتقالية صفة تمثيلية للشعب السوري وتوحيدية على صعيد العمل السياسي أيضاً. يمكن للحكومة الانتقالية أن تلعب أدواراً أخرى في مجال الإغاثة، في مجال الخدمات، وفي مجال دعم الجيش الحر، أو توحيد الدعم المالي له، لكن في كل ذلك هي حكومة سياسية، ومن هنا ينبع التناقض الذي حكم الائتلاف الوطني لحظة ولادته، حين أكد أن أعضاء الائتلاف لن يشاركوا في أي حكومة انتقالية. دون أن ندري كيف يمكن للائتلاف أن يشكل حكومة سياسية هو غير شريك بها؟ البعض اعتبرها لعبة قطرية لتولية رئيس الوزراء المنشق رياض حجاب أمور الحكومة الانتقالية، لكن حجاب أعتذر في موقف يسجل له، تاركاً فتيل الأزمة بيد المجلس الوطني الذي يسعى من داخل الائتلاف لإفشاله سياسياً ومن ثم فرطه تنظيمياً، كما صرح بذلك قائد لأحد تكتلات المجلس الوطني في لقاء صحفي، فهل يعني هذا مزيداً من الانتظار على إشارة يبدو أنها معطلة؟

النظام السوري والفلسطينيون!

نبيل حيفاوي

منذ الأيام الأولى للثورة السورية، وقع النظام الدكتاتوري في تخبط مكشوف، في طريقة تعامله مع الفلسطينيين في سوريا. وأوصله هذا السلوك إلى الانكشاف الكامل كمتلاعب بالقضية الفلسطينية، وكقاتل للفلسطينيين أسوة بأبناء الشعب السوري.

في الأيام الأولى للثورة، خرجت بثينة شعبان لتطلق الاتهامات للمخيم الفلسطيني في مدينة درعا، وتحمل أبناءه مسؤولية «أعمال الشغب والفوضى» مشيرة إلى المظاهرات السلمية العارمة التي خرجت في المحافظة. وراحت الصحف الرسمية تعزف على هذا الوتر. لكنه سرعان ما تراجع النظام عن هذه الفرية، ربما لأن بعض أدواته داخل الساحة الفلسطينية أبدت اعتراضها حتى تتمكن من لعب دورها في دعم النظام. لكنه عاد وأطلق التهمة ذاتها عندما هبت مدينة اللاذقية ضده، فجاءت الإشارة إلى «مخيم الرمل» كعامل أساسي في تلك المظاهرات، بل وفي استخدام العنف ضد قوات «الأمن»، لتبرير عمليات القتل التي طالت عددا من أبناء المخيم. ولأن الثقل العددي والفعالية السياسية والنضالية تتركز في مخيم اليرموك في العاصمة دمشق، راح النظام يسعى لإظهار انحياز أبناء مخيم اليرموك إلى جانبه. وسلك في سبيل ذلك عدة طرق:

١- تنظيم بعض المظاهرات المؤيدة، ولو بعشرات الأشخاص المنتمين للأجهزة الأمنية ، والأعضاء في جماعة أحمد جبريل.

٢- الطلب إلى مسؤولي الفصائل التي تتخذ من دمشق مقرا لقيادتها، إصدار تصريحات تتضمن انحيازا لموقف النظام، تحت ستار «الممانعة والمقاومة، واستهداف أميركا وإسرائيل للنظام لتمرير مشاريعهما». وكان نتيجة ذلك أن خسر النظام تحالف حماس معه، وهي الأكثر تأثيرا في صفوف الفلسطينيين بعد حركة فتح. زد على ذلك انفضاض عدد كبير من نشطاء الفصائل عن قياداتهم واقترابهم من حركة الشعب السوري، وتقديم الدعم الإنساني والإعلامي والميداني للنشطاء السوريين، وللنازحين إلى المخيم هروبا من مناطق الموت والدمار في محيط المخيم وفي ريف دمشق.

٣- في الذكرى السنوية للنكبة الفلسطينية، في أيار ٢٠١١ حاول أحمد جبريل وبعض المرتبطين بالنظام، حرف الأنظار عن حقيقة الصراع الجاري بين الشعب والسلطة الدكتاتورية، بالعمل على تنظيم «زحف شبابي» نحو الجولان يقوم به الشباب الفلسطيني، تحت إشراف أجهزة الأمن من أجل إزهاق أرواح المشاركين ، على يد الجيش الإسرائيلي، كما حصل في العام ٢٠١٠، وتسليط الاهتمام نحو مكان آخر، لتضليل الرأي العام المحلي والعربي والعالمي، وتغطية الوضع الداخلي السوري بشعارات الصراع مع إسرائيل، وفشلت المحاولة.

٤- ومع ازدياد توتر النظام وأجهزته، جرَاء فشلهم في اخذ فلسطين والفلسطينيين رهينة لمصالحه، صعَد من وتيرة القتل والعنف، ضد غير الموالين له، وراح يدعو ، عبر أداته (أحمد جبريل) لتسليح مجموعات من الشباب، تحت اسم «اللجان الشعبية»، تكون وظيفتها قمع النشطاء ورصد أنشطة المعارضين، لكن مهمتها المعلنة «حماية المخيم»؟؟. ولم تمر هذه الخدعة، وأصبح فلسطينيو المخيمات يتوجسون من الدور المشبوه لهذه» اللجان التشبيحية»، ويرفضون الانخراط بها، باستثناء قلة قليلة وقعت في الفخ، أو لهدف الارتزاق.

٥- ولتأكيد روايته عن «خطر العصابات المسلحة» على المخيم، بدأ بقصفه بالهاونات، وتمّ إلصاق التهمة بالجيش الحر لتأليب الفلسطينيين على الثورة السورية. لكن التواصل بين النشطاء من الجانبين، ومشاهدة مرابض المدفعية التي تقوم بالقصف، وسماع انطلاقها والجهة التي تصدر منها، لم يبق فرصة للنظام لتمرير روايته. فضلا عن مشاهدة الفلسطينيين للتدمير الممنهج الذي تقوم به قوات النظام للمدن والبلدات والأحياء المتاخمة للمخيم، ووصول أخبار قتل الفلسطينيين في مخيمات المدن الأخرى.

٦- ولم تكن عملية قصف المخيم بالطائرات الحربية، أكثر من إعلان صريح باستهداف النظام للفلسطينيين عقابا لهم على مواقفهم الرافضة للانضواء في مشاريعه، وإعلانا عن فشله في التضليل والمراوغة، لاستخدام «القضية الفلسطينية» كورقة في التضليل الشامل، على المستوى المحلي والعربي والدولي.

٧- وللتغطية على هذا الفشل الذريع في توظيف فلسطين والفلسطينيين خدمة له في قمع وتصفية الثورة السورية، خرج رأس النظام، في خطابه بدار الأوبرا، ليصنف الفلسطينيين «شريف وغير شريف»، ليجرِع الموالين له فقدان اللعب بالقضية الفلسطينية، وليقول لهم: الشرفاء من الفلسطينيين (جبريل وأدوات أخرى)، يقفون معه، ومن لا يفعل ذلك هم ليسوا من الشرفاء، بل (عملاء وخونة). وفي سابقة لم تعرفها سوريا، منذ لجوء الفلسطينيين إليها سنة ١٩٤٨ صدرت قرارات غير معلنة، تمنع توظيف الفلسطيني السوري في مؤسسات ودوائر الدولة، وبدء عملية تسريح لمن هم على رأس عملهم، لأسباب واهية لا علاقة لها بالقوانين والأنظمة. وفهم الفلسطينيون هذه الإجراءات كعقاب لهم على موقفهم، وهو ما كشف للبسطاء والسذج زيف وكذب شعاراته في المقاومة والممانعة ودعم النضال الفلسطيني، وحرصه على حقوق الفلسطينيين الوطنية.

وكما أنتج القتل لأبناء الشعب السوري، وتدمير مدنه وبلداته، حالات نزوح كبيرة للبلدان المجاورة، هربا من الموت المؤكد، اضطر عشرات الآلاف من الفلسطينيين للهروب من الموت والدمار، وامتلأت بهم مخيمات الأردن ومخيمات لبنان، كما نزح من نزح منهم داخل سوريا إلى أماكن أقل خطرا من مخيماتهم. وليشكل كل ما لحق بهم وصمة عار على جبين النظام في تبجحاته «القومية والوطنية»، وليضعه عاريا على حقيقته كقاتل للفلسطينيين ومتلاعب بقضيتهم. فطالما سعى النظام لمصادرة القضية الفلسطينية، بادعاءات يطول شرحها واستعراضها، واستخدم ذلك في تبرير سياساته الداخلية القمعية والارهابية، كما في التغطية على تحالفاته الاقليمية، إذ يدَعي أن تحالفه مع النظام الإيراني المذهبي المتوحش، يقوم على ضرورات المواجهة «للخطر الصهيوني الامبريالي».

وشكل هذا الانكشاف الكامل لحقيقة موقف النظام من فلسطين، ومن الفلسطينيين الخاضعين لسلطته القمعية داخل الأراضي السورية، عامل تأثير جذري على المنظمات الفلسطينية المتحالفة مع النظام، أو تلك المراوغة في مواقفها بأضاليل «قومية ويسارية»، وبإحالة كل ما يجري في سوريا إلى استهداف نظامها من قبل «الامبريالية»، وتبني فكرة «المؤامرة»، والمرور بطريقة سفيهة على الوضع الداخلي وثورة الشعب السوري. إلى جانب الادعاء «أنهم مع الاصلاح والتغيير!!! لكن ليس بهذه الطريقة».

لقد انتجت تفاعلات الثورة في سوريا، من جملة ما أنتجت في الواقع الفلسطيني، انهيارا واسعا في مكانة هذه الفصائل، في علاقتها مع المواطنين الفلسطينيين ونظرتهم إليها، فهي اليوم معزولة بشكل كامل عن الشعب الفلسطيني، كما أن عددا من كادراتها والمنتمين إليها قد غادر صفوفها. ذلك هو ثمن الانخراط بسياسات النظام، أو الصمت عليها. لقد خسرت هذه الفصائل آخر ماكان قد تبقى لها في صفوف الفلسطينيين. ولعلها وجدت في مصالحها الضيقة والمعزولة عن القاعدة الشعبية الفلسطينية، منطلقا لمواقفها المتواطئة مع النظام، والمتناقضة مع حياة الفلسطينيين وأمنهم ومصالحهم. ناهيك عن تناقضها مع مصالح الشعب السوري في ثورته من أجل الحرية والكرامة. ذلك الشعب الذي قدَم أبناؤه التضحيات العظيمة في سبيل فلسطين، وليس النظام الذي يقمع هذا الشعب العظيم، وينتحل صفة «القومية والوطنية والالتزام بالقضية الفلسطينية».

ليست هي المرة الأولى التي يقوم بها النظام الدكتاتوري بقتل ابناء الشعب الفلسطيني، ومصادرة قضيتهم. فمن تل الزعتر إلى حرب المخيمات ومعارك طرابلس في الثمانينات، بحر من الدماء بين النظام والشعب الفلسطيني، أقامته سياسة النظام السوري في لبنان. واليوم يمتد هذا الدم إلى الأراضي السورية. لكن الشعب الفلسطيني لن يخرج عن انتمائه لمصالح الشعوب العربية.

وها هو اليوم يقف صفا واحدا مع معركة الحرية للسوريين. التي تشكل خطوة أصيلة على طريق فلسطين وانتصار القضية الفلسطينية.

القمع الممنهج و آلام السوريين النفسية

نعيم نصار

إضافة إلى فاتورة الدم التي يدفعها السوريون يومياً ومنذ حوالي العامين ثمناً لحريتهم، هناك أيضاً فاتورة النزوح والتهجير والجرحى والمعاقين جسدياً، وهناك أيضاً الأذى والآلام والأمراض النفسية التي يعيشها الأطفال والنساء والرجال الذين عاشوا تحت القصف والتدمير، أذى نفسي وآلام ومشكلات ورهابات ستبقى لسنوات طويلة كوشم في الذاكرة الوطنية السورية، ونزعم أن هذا الأذى لا يقل خطورة عن بقية الآلام المادية والجسدية.

فالخوف الذي يعيشه الناس جراء القصف والاعتقال والملاحقات، وما يولده من وساوس واضطرابات ومشاكل نفسية، مسألة جوهرية في حياة السوريين يجب التوقف عندها طويلاً، ولا تقل أهميته عن بقية الآلام الجسدية والمادية، ولكي نقف على الأرضية الاجتماعية والنفسية التي يعيشها السوري هذه الأيام لابد من التوقف عند إحصائية حديثة نشرها ثوار الداخل وتخص عدد الذين استشهدوا واعتقلوا وجرحوا ونزحوا أو الذين تعرضوا للإعاقة، حتى نهاية كانون الثاني ٢٠١٣:

أولاً: شهداء الثورة تجاوز: ٦٤٩٤٦ يتوزعون على: ١ ـ منهم الشهداء الأطفال: ٤٣٤٩. ٢ ـ منهم الشهيدات: ٣٥٦٧. ٣ ـ منهم الشهداء العسكر: ٧٠١٤. ٤ ـ منهم الشهداء الذين قضوا تحت التعذيب داخل المعتقلات وخارجها أكثر من ٥٠٠٠ شهيد.

ثانياً: المفقودون من الأحرار وذوي الأحرار أكثر من ٦٠٠٠٠ (ستين ألفا).

ثالثاً: الذين ذاقوا طعم الاعتقال منذ بداية الثورة نحو مليون سوري حر.

١ ـ استشهد تحت التعذيب في المعتقلات ١٤٥٥ معتقلاً.

٢ ـ ومازال تحت الاعتقال حتى الآن أكثر من ١٦٠٠٠٠ معتقلاً. منهم نحو أكثر من ٧٥٠ امرأة. ونحو ربع المعتقلين على الأقل في حالات صحية سيئة جداً بسبب التعذيب أو الأمراض.

رابعاً: عدد الجرحى والمتعرضين للإصابات بنيران النظام أكثر من ٢٥٠٠٠٠ منهم نحو عشرين ألف إعاقة دائمة (بتر أطرف وغيرها). وأكثر من ألفي طفل. . إضافة لأكثر من مئتي امرأة .

خامساً: هناك ما لا يقل عن عشرة ملايين مشرد ومهجر من أحرار سورية ما بين الداخل والخارج.

١ ـ المشردون والنازحون داخل سوريا باعتراف رئيس وزراء النظام في أيلول ٢٠١٢ لا يقل عن خمسة ملايين.

٢ ـ اللاجئون غير المسجلين في الخارج أكثر من المليونين، منهم نحو مليون في مصر وحدها. ٣ ـ اللاجئون السوريون المسجلون في الخارج أكثر من ٧١٤١١٨. ٤ ـ اللاجئون السوريون المسجلون في الأردن ٢٢٨٩٣٦. ٥ ـ اللاجئون السوريون المسجلون في لبنان ٢٢٣٢١٣. ٦ ـ اللاجئون السوريون المسجلون في تركيا١٦٣١٦١. ٧ ـ اللاجئون السوريون المسجلون في العراق ٧٩٤٦٩. ٨ ـ اللاجئون السوريون المسجلون في مصر ١٣،٨٧٤.

لاشك أمام هذه الإحصائية المخيفة، بأن الأذى النفسي كبير، وهذا الأذى والرعب تعيشه الناس يومياً وتتألم منه، ويحتاج أيضاً إلى أدوية ومتابعة ومعالجات نفسية طويلة الأجل، ويكفي أن نسأل معتقلاً عاش في هذه السجون ولو لأيام قليلة لنعرف مدى الأذى والاضطراب النفسي الذي يلحق بالناس، أقلها القلق وآخرها انهيارات نفسية قد توصل حتى الموت.

الأطباء النفسيون يعرفون هذه الحقائق اليومية وعياداتهم تعج بالمراجعين ممن كانوا بالأمس القريب أصحاء نفسياً، وأحد هؤلاء الأطباء الطبيب النفسي (تيسير حسون) الذي تحدث عن هذا العنف ونشر كلامه في وسيلة إعلام حكومية منذ أيام، وطبعاً هو لم يصل في تحليله لمسألة من هو المسؤول عن هذا الحال النفسي، ومن هو القاتل الذي جعل حياة السوريين اليومية تشبه الجحيم بسبب مطالبتهم بالحرية، في هذا السياق يذكر الطبيب حسون أنه وجد ارتفاعاً ملحوظاً في حالات القلق، ولاسيما منها الهلع واضطراب الشدة بعد الرض (وهو اضطراب يأتي نتيجة للتعرض إلى صدمات نفسية شديدة وأهوال) كما زادت حالات النكس لدى المكتئبين الذين كانوا في وضع مستقر، وكذلك الحال بالنسبة لمرضى الوسواس القهري.

هذا عن الاضطرابات النفسية، أما المشكلات فحدّث ولا حرج، فحالات اضطرابات النوم والشهية زادت كثيراً، كما زاد عدد الشكاوى الجنسية ولاسيما غياب الرغبة الجنسية لدى الجنسين، وزادت حالات العدوانية ولاسيما عند الأطفال، ويمكن الافتراض بأن هذه الفئة العمرية تعاني من مشكلات نفسية عديدة أهمها سلس البول وقلق الانفصال والانعزال واضطرابات النوم والأكل والتمرد على الأبوين والعناد والخوف من الظلام والأصوات العالية وتراجع التحصيل الدراسي، كما نجد ذلك النزق الذي يسم سلوكهم بتعاطيهم مع زملائهم ومعلميهم وآبائهم.. ثمة أطفال عادوا إلى سلوكيات نكوصية كالخوف من الغرباء وقضم الأظافر والتعلق الشديد بأهاليهم ولاسيما الأم والتأتأة في الكلام ولجأ بعضهم للصمت!

– أما عن حالات الاغتصاب، فيذكر حسون ويفيدنا أنه تعرف إلى عدة حالات، حيث يصعب على من تعرضت للاغتصاب، (وكذلك على ذويها)، مراجعة العيادة النفسية، لما يحمله فعل الاغتصاب من وصمة على الفتاة والأسرة، والخوف من المغتصب وانعدام الأمان موضوعياً، فضلاً عن انعدام الأمان لدى المغتصبة كجزء من ردة فعلها الطبيعية على الاعتداء، والحالات التي شاهدها الطبيب تعرضت للخطف ومن ثم الاغتصاب، حيث لا يمكن إخفاء آثار الاختطاف، ومن الناحية النفسية كانت الحالات متشابهة تقريباً في ردود فعلها، حيث وجدت الرغبة في الانتحار والاكتئاب الشديد والإحساس بالتهديد الدائم وما يمكن تسميته «الشلل النفسي»، واليأس وانعدام الثقة بأي شخص ولاسيما الذكور، والاستعادة الدائمة للحدث والكوابيس المفزعة.

– حالات الاعتقال، تباينت في ردود الأفعال، والأسوأ من الناحية النفسية الناجين من الخطف، وقد وجد تشابها بين حالات الخطف وحالات الاغتصاب من الناحية النفسية، ولاسيما أن بعض حالات الخطف تعرضوا للاغتصاب أيضاً، رغم أن أغلب الناجين لم يفصحوا صراحة عن تعرضهم للاغتصاب، بل عبروا عن ذلك بشكل موارب بقص أحداث وتفاصيل جرت لأشخاص آخرين كانوا معهم. أما حالات الاعتقال العادية التي رأيتها، فقد كانت تعاني من الخوف، والانعزال في البيت، والخوف الشديد عند الخروج إلى الشارع والتلفت إلى الوراء وتفسير سلوك الناس على نحو مبالغ فيه، كما عانوا من اضطرابات شديدة في النوم وكوابيس وتكرار الصور المتعلقة بالاعتقال، والابتعاد عن الأصدقاء والمشكلات مع الشريك والأولاد، وعدم القدرة على التركيز والتعرق والتردد.

التوصيف النفسي السابق للطبيب تيسير حسون، وعلاج المرضى النفسيين، يحتاج إلى علاج دوائي وعلاج نفسي، وإذا كانت هناك خدمات نفسية ضمن الخدمات الصحية في مخيم مثل الزعتري، فإن هذه الخدمات تكاد تكون شبه غائبة عن برامج الهلال الأحمر السوري، لأن الحاجات المادية والغذائية لها أولوية قصوى ضمن شرط الحياة البائس الذي تعيشه الناس، حيث يتواصل الغلاء بارتفاعه الجنوني، فيبدو الحديث عن الأوضاع النفسية للنازحين والمهجرين والأطفال والنساء والرجال المحتاجين لهذه الخدمات وكأنه مطلب رفاهية، مع أن هذه الحاجات تعادل في أهميتها الحياتية المسكن وبقية الحاجات الحياتية.

أحد النازحين وهو موظف في القطاع العام في دمشق والهاربين من القصف والقتل، ظهرت عليه علامات الحزن والاختناق والخوف، حدثني عن الوضع الإنساني والنفسي الذي وصل إليه، فبعد أن تمكن من الحصول على غرفة أجرة له ولأسرته في مساكن برزة، اضطر للمغادرة لأنه غير قادر على دفع أجرة المنزل، وهو الآن مضطر للتنقل بين بيوت أقاربه.

وحتى الآن ماتزال أسلحة النظام الثقيلة ترسل قنابلها إلى أحياء السوريين في مختلف المناطق، ومازال ملايين السوريين ورغم معاناتهم المادية والنفسية والأثمان الكبيرة التي يدفعونها، يعرفون أن سقوط الطاغية وزمرته سيكون الدواء الأكبر الذي سيحصلون عليه، من أجل بناء حياة جديدة بدون خوف ووساوس ورهابات وأمراض نفسية.

سوريا ـ هجمات صاروخية غير مشروعة تقتل أكثر من ١٤٠

التصعيد التكتيكي الأخير يهدد المدنيين

«هيومن رايتس ووتش»

(كيلس) ـ قالت هيومن رايتس ووتش أنّ الحكومة السورية أطلقت ٤ صواريخ باليستية على الأقل فأصابت مناطق مأهولة بالسكان في مدينة حلب وبلدة تل رفعت، في شهر فبراير/شباط ٢٠١٣. قتلت الهجمات أكثر من ١٤١ شخصاً، بينهم ٧١ طفلاً، وأدت إلى دمار مادي واسع النطاق.

يوحي مدى الدمار الناجم عن الهجمة الواحدة، وغياب الطائرات عن المنطقة وقتها، والتقارير التي تفيد بانطلاق صواريخ باليستية من قاعدة عسكرية قريبة من دمشق، يوحي هذا كله على نحو لا يدحض بأنّ القوات الحكومية استخدمت الصواريخ الباليستية في ضرب المنطقة. زارت هيومن رايتس ووتش مواقع الهجوم الأربعة، وكلها في مناطق سكنية، ولم تجد أثراً لأهداف عسكرية حول المواقع الأربعة، مما يعني أنّ الهجمات غير مشروعة.

قال أوليه سولفانغ، باحث الطوارئ في المنظمة، والذي زار المواقع: «زرت العديد من مواقع الهجوم في سوريا، لكنني لم أر مثل هذا الدمار قط. يظن المرء أنّ الأوضاع لا يمكن أن تتدهور أكثر من هذا، فإذا بالحكومة السورية تجد طريقة لتصعيد تكتيكاتها العسكرية». وقد أعدت هيومن رايتس ووتش قائمة بأسماء القتلى من سجلات المدافن ومن المقابلات مع الأقارب والجيران، ومن معلومات مستمدة من مركز حلب الإعلامي ومركز توثيق الانتهاكات، وهو شبكة من النشطاء المحليين.

في نحو منتصف ليل ١٨ فبراير/شباط سقط صاروخ على حي جبل بدرو في حلب، فقتل ٤٧ شخصاً على الأقل، بينهم ٢٣ طفلاً. بحسب السكان المحليين، بدأت القوات الحكومية قصف موقع الهجوم بعد نحو ٢٠ دقيقة من سقوط الصاروخ، فجرحت عدة أشخاص. وقبيل السادسة من مساء ٢٢ فبراير/شباط، سقط صاروخ على حي طريق الباب في القسم الشرقي من حلب، فقتل ١٣ شخصاً على الأقل، بينهم ٨ أطفال. بعد دقائق لا غير، سقط صاروخ على حي أرض الحمرا القريب، فقتل ٧٨ شخصاً على الأقل، بينهم ٣٨ طفلاً.

كانت الأحياء الثلاثة، وكلها في القسم الشرقي من حلب، تخضع لسيطرة المعارضة. ورغم تنقل مقاتلي المعارضة في أرجاء المناطق التي يسيطرون عليها إلا أنّ الأحياء الثلاثة لم تشهد معارك أرضية منذ شهور، بحسب السكان. وتقع مقرات القيادة العسكرية الخاصة بالمعارضة، المعروفة لـ هيومن رايتس ووتش، في أحياء أخرى.

في توقيت الهجمات كان كثيرون ممّن فروا من القتال في أغسطس/آب ٢٠١٢ قد عادوا إلى المنطقة، علاوة على النازحين من أجزاء أخرى من محافظة حلب. ثمة قتال يدور حول مطار حلب الدولي، جنوبي الأحياء المهاجَمة، لكن السكان المحليين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم في كل موقع من مواقع الهجوم قالوا إنه لم تكن هناك قاعدة لمقاتلي المعارضة في المنطقة، ولم يشن مقاتلو المعارضة هجمات من هذه الأحياء. وقد تأكدت المنظمة أثناء زيارتها من وجود قتال نشط قرب المطار، ولكن ليس في تلك الأحياء.

أصابت الهجمة الصاروخية الرابعة التي وثقتها المنظمة تل رفعت، وهي بلدة في ريف حلب، في نحو الساعة ٩:٣٠ مساء ١٨ فبراير/شباط، فقتلت ٣ أشخاص بينهم فتاتان. ورغم أنّ تل رفعت لم تشهد معارك برية منذ شهور، إلا أن سكان حلب قالوا للمنظمة أنّ القوات الحكومية في المطار القريب الواقع تحت هجوم المعارضة قصفت البلدة مراراً، فأدت بأغلبية السكان إلى الفرار. التقت هيومن رايتس ووتش في زيارات سابقة بقادة للمعارضة في تل رفعت، ولكن ليس في المنطقة التي تعرضت للهجوم. وأكّد السكان عدم وجود مقاتلين هناك.

تشير أبحاث هيومن رايتس ووتش إلى مقتل ١٤١ شخصاً على الأقل، بينهم ٧١ طفلاً، في الهجمات الأربع. ولم تتمكن من التحقق من الاسم الأول لستة أشخاص من جملة الضحايا الـ١٤١ الموثقين. وقالت أنّه من المرجح أن يكون العدد الإجمالي للضحايا أكبر. بما أنّ عائلات عديدة غادرت المنطقة بعد الهجمات ودفنت أفرادها القتلى في القرى المحيطة فالأرجح أن تكون السجلات ناقصة. إذ في كل موقع من المواقع، أسفر الهجوم عن تدمير تام لما بين ١٥ و٢٠ منزلاً، ودمار لا يُستهان به في أعداد أكبر.

لم تعثر هيومن رايتس ووتش على بقايا أسلحة في مواقع الهجوم، ومن ثم لم تتمكن من التعرف على الأسلحة المستخدمة بدقة. إلا أنّ مجموعة من النشطاء المحليين في ريف دمشق أفادوا على صفحتهم بموقع فيسبوك بأنهم لاحظوا انطلاق صواريخ نحو الشمال قبل ثلاث هجمات من الأربع. ففي الساعة ٩:٣٨ من مساء ١٨ فبراير/شباط، نشرت التنسيقية المحلية بمدينة يبرود على صفحتها بموقع فيسبوك أنها لاحظت: «صاروخاً من طراز سكود» في السماء فوق يبرود الساعة ٩:٠٥ مساءً، يتجه نحو شمال سوريا. كما أفاد شهود في تل رفعت لـ هيومن رايتس ووتش أنّ صاروخاً أصاب البلدة في نحو الساعة ٩:٣٠ مساء ١٨ فبراير/شباط. وعلى نحو مماثل، أفادت تنسيقية يبرود في ٢٢ فبراير/شباط بأنها رأت ثلاثة «صواريخ من طراز سكود» تطير شمالاً في نحو الساعة ٥:٣٠ مساءً. وقبيل السادسة مساءً، أفادت تنسيقية يبرود بسقوط الصواريخ على حلب.

لم توثّق هيومن رايتس ووتش أي تحذير من الهجمات التي أصابت حي جبل بدرو في حلب في حوالي منتصف ليل ١٨ فبراير/شباط.

يتفق مستوى الدمار الناجم، وشهادات الشهود التي تصف انفجاراً واحداً بكل موقع، مع استخدام الصواريخ الباليستية. كما قال بعض الشهود للمنظمة إنهم لم يروا أو يسمعوا أية طائرات قبل الهجوم أو بعده، مما يبعد احتمال أن تكون الهجمات غارات جوية.

علماً أنّ سوريا تقوم بتخزين عدة أنواع من الصواريخ الباليستية، بحسب المطبوعة الموثوقة «ميليتاري بالانس ٢٠١١» الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية. وقد أنكر أحد مسؤولي الحكومة السورية استخدام السلطات لصواريخ سكود ضد المعارضة. إلا أنّ عدداً من مقاطع الفيديو المنشورة على موقع يوتيوب بتواريخ مختلفة تظهر قوات عسكرية سورية وهي تطلق صواريخ باليستية. علاوة على هذا فقد تم التعرف على أحد الأسلحة المستخدمة في الهجوم على بليون بجبل الزاوية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، واتضح أنه صاروخ باليستي من طراز «لونا-إم» (المعروف أيضاً بـ«فروغ-٧»)، بحسب علامات التعريف الموجودة على بقاياه.

استخدمت القوات الحكومية السورية الصواريخ الباليستية لأول مرة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، بحسب تقرير لنيويورك تايمز. ومنذ ذلك الحين أحصى النشطاء أكثر من ٣٠ هجمة بمثل هذه الصواريخ قبل الهجمات الموثقة في هذا التقرير. وقالوا إن عدداً منها سقط في حقول دون إحداث تلفيات تذكر. وقد أوضح نشطاء يبرود على صفحتهم بموقع فيسبوك أنّ الحكومة أطلقت الصواريخ من قاعدة الناصرية الجوية القريبة، شمالي مدينة دمشق. كما اتهمت لجان التنسيق المحلية، اللواء ١٥٥ المتمركز قرب دمشق بإطلاق الصواريخ.

قال أوليه سولفانغ: «يُعدُّ استخدام هذه الحكومة للصواريخ الباليستية ضدّ شعبها دركاً جديداً من التدني، حتى بالنسبة لها. لم يكن هناك أثر للمقاتلين أو قواعدهم في تلك المناطق، بل مدنيون فقط، وكثير منهم من الأطفال».

للاطلاع:

www.hrw.org/ar/news/2013/02/26/140

مهرجان خطابي في روما

ياسر عطا الله

في اللقاء الذي جمعهما الخميس الماضي في روما، قبيل انطلاق مؤتمر أصدقاء سوريا، أبلغ وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، رئيس الائتلاف السوري المعارض، معاذ الخطيب، رفض بلاده تقديم سلاح للمعارضة السورية، ولكنه تعهّد بتقديم مساعدة ملموسة في مجالات أخرى..

ولقطع دابر الشك، فقد أكد كيري بأن هذه المساعدات «غير فتاكة تشمل إمدادات غذائية وطبية لمقاتلي المعارضة السورية»..

عظيم جداً.. فقد صار بإمكان الناجين من أحد صواريخ سكود أن يأخذوا نصيبهم من الطعام، ريثما يحين موعد الصاروخ التالي ليأخذوا نصيبهم من الشهادة!

أما الإمدادات الطبية فلن يكون لها، للأسف الشديد، مثل هذه الجدوى، ذلك أن صواريخ سكود وبراميل المتفجرات والغازات السامة.. لا تخلف جرحى أو مصابين، بل شهداء فقط، وأياً كان تطور المساعدات الطبية التي سترسلها واشنطن، فهي، بالتأكيد، لا تحيي العظام وهي رميم.

في وقت سابق قررت الإدارة الأمريكية تعويض الثوار السوريين عن الأسلحة، التي لن ترسلها، بأجهزة اتصال حديثة، فعلق أحد الناشطين على الفيسبوك: «شكراً لكم.. الآن صار بإمكاننا أن نتصل على راحتنا لنخبركم بدقة عن عدد شهداء اليوم»!

يبدو الأمريكيون وكأنهم ما زالوا أمام بواكير (الربيع العربي)، عندما اندلعت الثورة في تونس ثم في مصر، حيث كان المتظاهرون يواجهون هروات الشرطة، ومحاولة الإعلام الرسمي إخفاء ما يجري أو تشويهه.. يومها كان للحديث عن «مساعدات طبية، أو دعم بوسائل الاتصال الحديثة» معنى وجدوى. أما في سورية فإن الشعب برمته يواجه حرب إبادة شاملة، وبأحدث وسائل الفتك التي يمكن تخيلها، ما يجعل الحديث عن أي مساعدات لا ترقى إلى مستوى الوقف الفوري لهذه المجازر، مجرد هراء.

كان الائتلاف الوطني قد أعلن، مطلع الأسبوع الماضي، تعليق مشاركته في مؤتمر «أصدقاء سوريا» في روما، كما أنه رفض تلبية دعوة لزيارة واشنطن وموسكو، وذلك احتجاجاً على «الصمت الدولي تجاه الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري»، وخاصة تدمير حلب بصواريخ سكود. غير أن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري سارع إلى الاتصال بالخطيب، وحثه على المشاركة في المؤتمر، الشيء الذي جعل رئيس الائتلاف يعدل عن رأيه، ويقرر الذهاب إلى روما، مبرراً ذلك بما «جرى الحديث عنه في المؤتمر الصحفي لكيري ونظيره البريطاني وليام هيج من وعود بمساعدات نوعية لرفع المعاناة عن شعبنا، ورفضهم الكامل للأعمال المتوحشة التي يقوم بها النظام، ولما قد يُتيحه هذا الاجتماع من فرص مفتوحة لدعم الشعب السوري».

وقد احتفى نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بهذا التراجع، فاتصل هاتفياً بالخطيب مرحباً بقراره حضور المؤتمر، ومؤكداً أن «اجتماع روما سيتيح فرصة للتشاور بشأن سبل تسريع المساعدات للمعارضة والدعم للشعب السوري».

إلحاح كيري واحتفاء بايدن قدما إيحاء بأن مؤتمر روما سوف يشهد قفزة أمريكية إلى الأمام، وأن هناك مفاجأة كبيرة سارة تنتظر وفد المعارضة، وإذا بكيري يعود إلى حديث المساعدات المالية (لا أحد متأكد من أنها ستصل) متباهياً بتقديم (شحنة معلبات وشحنة موبايلات) !

بالطبع، وكالمعتاد، فقد كان الموقف الأمريكي هو سقف مؤتمر روما، إذ جاء البيان الختامي ليكرر الترهات نفسها «إدانة؛ وشجب؛ ووعود معلقة بالهواء؛ وتنبؤات عن الأيام التي باتت معدودة..». وكأن العالم قد أصيب، أثناء تعاطيه مع الأزمة السورية، بالعدوى البعثية، فصار يعقد مؤتمرات على منوال المهرجانات الخطابية التي واظب النظام السوري على عقدها طيلة أربعين عاماً، حيث كان الخطباء المفوهون يتوالون على المنبر ليؤكدوا «قرب نهاية الامبريالية وحتمية انتصار حزبنا العظيم».

اعتدنا، إثر كل مؤتمر، أن تظهر تسريبات توحي بأن أشياء خطيرة حدثت في الكواليس، ومن الطبيعي أن لا يعلن عنها في البيان الختامي، ومن ذلك ما تسرب إثر مؤتمر روما عن «أمريكيين سيدربون معارضين في قاعدة عسكرية ما.. وعن اجتماع وشيك يحضره مسؤولون عرب وغربيون لبحث تقديم دعم عسكري للمعارضة»، ولكن صرنا على يقين بأن هذه التسريبات ما هي إلا مسكنات للتخفيف من حدة خيبة الأمل.

ثمة مسكنات أكثر طرافة، مثل ما تناقلته وسائل إعلام عربية عن نجاح مؤكد لمؤتمر روما بدليل «أن علامات الارتياح كانت بادية على وزيري السعودية وقطر»!!

حسناً.. وماذا عن علامات الضيق التي كانت بادية على رئيس الائتلاف، حتى ظننا أنه على وشك الإغماء؟!

عن التقسيم مجدداً

محمد سليم

كان لافتاً ما قاله الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أمام ضيفه الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، عن أن «روسيا وفرنسا اتفقتا على ضرورة عدم السماح بانقسام سوريا». وهو ما كرره هولاند، إذ أكد أن «فرنسا وروسيا تريدان منع تفكك سوريا حتى وإن اختلفتا بشأن كيفية تحقيق ذلك».

وكانت تأكيدات مشابهة قد توالت، في الاسبوعين الفائتين، عن عدد من القادة والمسؤولين العرب، وبدوره أكد رئيس الائتلاف الوطني، أحمد معاذ الخطيب، على أن «وحدة الأراضي السورية بأكملها هي خط أحمر لما يشاع عن محاولات لتقسيمها»، مشيراً، في بيانه الذي تلاه أثناء مؤتمر روما الخميس الماضي، إلى أن «السوريين سيبذلون قصارى جهدهم، لردع أي محاولة تستهدف تقسيم البلاد»..

ما الذي أثار موضوع التقسيم هذه الأيام؟ ولم كل هذه التأكيدات على وحدة سوريا طالما أن أحداً لم يطرح تقسيمها صراحة؟

تقول تسريبات صحفية عديدة أنه توافرت لبعض المسؤولين العرب، ولعدد من قادة المعارضة السورية، إشارات واضحة على أن التحالف الثلاثي، الذي يضم إيران والنظام السوري وحزب الله، قد شرع فعلاً في الإعداد لفكرة تقسيم سورية، ما من شأنه خلق دويلة علوية في الساحل السوري، يكون ولاءها مضموناً لإيران. ونقلت صحيفة الوطن العربي عن «مصادر مطلعة» أن الحملة التي يشنها حزب الله اللبناني حالياً على حمص، دعماً للجيش النظامي، هي «بقصد تأمين ممر بري آمن ما بين المناطق الشيعية في لبنان (منطقة بعلبك- الهرمل)، وبين هذه الدويلة المنشودة».. بل ثمة تسريبات أخرى تقول إن إيران قد طرحت هذه الفكرة في مفاوضاتها النووية مع الدول الست، وطرحتها كذلك على روسيا التي لم تقطع حينها باعتراض حاسم، وربما في هذا السياق يأتي الإعلان الروسي - الفرنسي المشترك عن «التصدي لتفكيك سوريا»..

مصلحة إيران في التقسيم واضحة فهي تدرك جيداً أن الثورة السورية سوف تأتي بحكومات لا تناسب حساباتها، وبالتالي فهي تسعى إلى خلق موطأ قدم ثابت، بعيداً عن مستقبل «بقية سورية» غير المضمون.. ولكن ماذا عن الموقف الأمريكي من ذلك؟

يبدو احتمال انخراط واشنطن في مشروع كهذا ضئيلاً للغاية، ولكن ما يُخشى منه هو استمرار النهج الأمريكي في عدم لعب أي دور فاعل، ما يطلق يد إيران وحليفيها (النظام وحزب الله)..

الابراهيمي الذي يُعرف عنه التحفظ وعدم ميله إلى الإثارة، ساهم في نقل حديث التقسيم من (دائرة المستبعد) إلى (دائرة المكن المقلق)، إذ صرح، منذ أسبوعين في القاهرة، أنه يوجد «بعض الأطراف التي تريد تقسيم سوريا إلى دويلات»، محذراً من «أنه إذا لم يتم حل الأزمة السورية خلال الاشهر القادمة فإن ذلك سيهدد الأمن والسلم في العالم أجمع».

السوريون جميعهم (وعلى رأسهم السوريون العلويون) سيتصدون - كما قال الخطيب عن حق - لردع أي محاولة تستهدف تقسيم البلاد.. ولكن ذلك يجب ألا يجعلنا نستسلم إلى الطمأنينة التامة. لا بأس أن نبقى قلقنا مشتعلاً، فيكون حافزاً لنا كي نبذل كل ما في وسعنا..

في هذه المسالة تحديداً، السوريون هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة.. وحدهم من يستطيعون وأد فكرة التقسيم في مهدها.

إيران.. الحرب على (الشيطان الأكبر) حتى آخر سوري!

هشام القاسم

لم تتوان إيران عن الاستعانة بـ «الشيطان الأكبر» في حربها ضد صدام حسين، المنعوت في أدبياتها بـ «ذيل الشيطان الأكبر»، وكذلك هي لم تتردد في عقد صفقات أسلحة مع إسرائيل «ربيبة الشيطان الأكبر»، والتي يشكل القضاء عليها واحداً من أهداف الثورة الإسلامية..

ليست هذه استثناءات فرضتها ظروف حرب ثقيلة وطويلة (انتهت بهزيمة قاسية)، فالوجه البراغماتي للجمهورية الإسلامية، ظل حاضراً بعد الحرب، وتبدى بجلاء في مناسبات عديدة لاحقة..

لا يقتضي هذا تغييباً للبعد العقائدي في السياسة الإيرانية، ولكنه يفرض حدوداً على هذا البعد، ويعطيه مكانة أكثر واقعية، وأكثر انسجاماً مع حال السياسة الإيرانية.

يقول غسان سلامة، المفكر اللبناني المعروف، إن «لإيران وجوهاً عديدة، وهي وجوه متكاملة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى. فلها وجه فارسي، وقد عرفه الترك وعرفه العرب، وأثر هذا الوجه لا يزال قائماً ولاسيما في هندسة وزارة الخارجية الإيرانية.. وإيران أيضاً تريد أن تكون زعيمة مذهب إسلامي معين. وهي تريد أن تتحول إلى نوع من موسكو للإسلام المناضل، كما كانت موسكو بالنسبة للشيوعية العالمية، وهي من ناحية رابعة قوة آسيوية، فهي عضو في تجمع شنغهاي وعضو في تجمع بحر قزوين، وإلى كل ذلك فهي دولة نفطية كبرى..». كلام سلامة جاء في سياق التمييز بين الوجوه التي تقلق العرب (بعضهم)، وبين تلك التي يمكن التعاطي معها دون تحفظ، بل ويمكن التوصل من خلالها إلى قواسم مشتركة.. غير أن هذا الكلام يفيد في سياق آخر، وهو التمييز بين العناصر العقائدية الايديولوجية في السياسة الإيرانية، وبين العناصر العملية المصلحية.. بين المكونات الرسالية للثورة الإسلامية، وبين المكونات السياسية الدنيوية للدولة التي أقامتها هذه الثورة. هنا أيضاً تختلط هذه العناصر بعضها ببعض، فتتكامل حيناً وتتناقض حيناً، كما أن القادة الإيرانيين يتعمدون تمويه سياساتهم بشعارات دينية كبيرة وأهداف خلاصية فوق أرضيه، الشيء الذي يؤدي إلى تضخيم العامل العقيدي الايديولوجي في أذهان الكثيرين..

واللافت أن كثيراً من أصدقاء إيران وخصومها يتفقون على قراءة عقائدية للموقف الإيراني من الثورة السورية، إذ يقول الأصدقاء إن إيران لا يمكنها التخلي عن سورية، فهي دولة ممانعة، وركن أساسي في محور النضال ضد الامبريالية والصهيونية، والأهم أنها طريق إيران إلى هدفها الأسمى: تحرير القدس وإعلاء راية الإسلام والمسلمين (وفي قراءة فريق محدد من هؤلاء: إعلاء راية الشيعة)..

وكذلك يقول الخصوم أنها لا يمكن أن تتراجع عن موقفها في سورية، فهي «ستدافع حتى الرمق الأخير عن هذا النظام الذي يشاطرها الانتماء المذهبي» (أليس هذا مجرد خطأ شائع؟!)، ويشكل واحداً من «أضلاع المثلث الشيعي العربي، مع عراق نوري المالكي وحزب الله».. هذا النظام الذي يُعوّل عليه في «جعل سورية جزءاً من الحلم الشيعي المأمول»، لاسيما وأن إيران قد «استثمرت الكثير في حملة التشييع داخل سورية (هل من إثباتات كافية على ذلك؟) لتجعلها منطلقاً لتشييع أجزاء أخرى من العالم العربي، خاصة بلاد الشام ومصر».. لذلك، وبدفع من هذه الأهداف الدينية التي لا مساومة عليها، فإن إيران «ستقاتل حتى النهاية، ووفق معادلة قاتل أو مقتول»..

يبدو الفصل القاطع بين الوجوه المتعددة التي تنطوي عليها السياسة الإيرانية إزاء سورية أمراً شائكاً، ولكننا، مع ذلك، نستطيع القول، وبشيء من الاطمئنان، أنه وراء هذه الوجوه المتعددة والعناصر المتداخلة ثمة حقيقة واضحة: إن إيران دولة طبيعية في النهاية، تتصرف، في السياسة والاقتصاد، في الأزمات والحروب، كما تتصرف كل الدول: وفق مصالح محددة، وعلى ضوء حسابات لموازين القوى..

وإذا كانت الجمهورية الإيرانية قد تأسست على ثورة ذات رسالة إسلامية، فإنها، كدولة، لا تستطيع أن تذوب في أي رسالة، وإذا كانت تعول على الجهاد، وترسل الاستشهاديين إلى هنا وهناك، فإنها لا يمكن أن تكون هي ذاتها دولة استشهادية، ولا يمكنها بالتالي أن تستشهد من أجل أي قضية مهما علا شأنها..

ولكن إذا ما تبنينا القراءة التي تكبّر العامل السياسي - المصلحي، أو على الأقل تعيد الاعتبار له، فإلى ماذا يقودنا ذلك؟ هل سنقف أمام سيناريو أكثر تفاؤلاً، يبدو فيه الموقف الإيراني أكثر مرونة وقابلية للزحزحة؟

إن لإيران أجندة مترعة بالأولويات ومصالح كبيرة هنا، فسورية هي إطلالة إيران على البحر المتوسط، وهي حليفتها (في زمن الأسد الأب) وأداتها (في زمن الأسد الابن) للعب مع الكبار، وهي الشريان الذي يضخ الدم إلى حزب الله، ذراع إيران التي تلوح بها لتزعج إسرائيل وتخضعها للمساومة (لا لتمحوها عن الخريطة)، وسورية كذلك هي ضمان لاستقرار (عراق المالكي)، وموقع متقدم لمجابهة النفوذ التركي، وإلى كل ما تقدم، فسورية هي مدخل إيران إلى قلب العالم العربي، وضمانتها لعدم قيام أي محور عربي فاعل ومعاد.. باختصار إن سورية هي ركن أساسي في الحلم الإيراني: أن تغدو قوة إقليمية عظمى.

وقد استثمرت إيران الكثير في هذا الحلم، لاسيما في الشق السوري، فهل ستتخلى عن كل ذلك وتنسحب ببساطة؟

لا تتعلق الإجابة بإيران وحدها، بل وبقوى أخرى على رأسها الولايات المتحدة. فهل سترضى واشنطن بمساومة طهران هنا كما ساومتها في العراق؟ هل من مقايضة بين ملفي سورية والنووي: تعترف واشنطن بمصالح في سورية لإيران مقابل تنازلات من الأخيرة في ملفها النووي، أو على العكس، تغض واشنطن الطرف عن الطموح النووي لإيران مقابل انسحابها من سورية..

يبدو الاحتمالان على القدر نفسه من الصعوبة وعدم الواقعية. إذ يصعب التصديق بأن الولايات المتحدة ستسمح لإيران بأن تغدو قوة نووية، ويصعب التصديق كذلك بأنها سـ (تمنحها) سورية، كما منحتها العراق، فتنصبها بذلك قوة إقليمية كبرى على حساب الحلفاء العرب، والأهم على حساب إسرائيل..

يتفق الكثير من المراقبين على أن واشنطن تستنزف إيران في سورية، وأن أوباما يتبع سياسة (الخنق المزدوج) للنظام السوري وحليفته، ولكن هذه اللعبة لا يمكن أن تستمر طويلاً، إذ ستؤدي إلى انهيار الدولة السورية، مما يخلق مشاكل إضافية لواشنطن، بدلاً من أن يحل مشكلتها مع إيران.

يقول جورج سمعان (جريدة الحياة ٢٥ شباط): «بات واضحاً أن واشنطن التي أطلقت يد موسكو في البحث عن حل لأزمة سورية منذ انفجارها، تقترب من التفاهم معها على المرحلة الانتقالية واعتماد تسوية تنهي حكم آل الأسد. وتكون بذلك منحتها صورة الدولة العظمى.. يبقى أن يبادلها هذا الشريك خدمة مماثلة هي بالتأكيد في الملف النووي الإيراني.. وإذا قيض للقابلة الروسية توليد تسوية لأزمة سورية ستجد طهران نفسها معزولة تماماً ما لم ترضخ لموجبات هذه التسوية، مهما عاندت وبالغت في تقدير قوتها.. عندما يحين وقت الصفقات بين الكبار، عليها أن تقتنع بأنها لا يمكنها أن تضع نفسها في مصاف هؤلاء..».

ولكن ألا تملك إيران قدرة التعطيل لأي صفقة محتملة، وإذا كانت لا ترقى إلى مصاف الكبار لتساهم في تسوياتهم، أفلا تستطيع، على الأقل، تخريب هذه التسويات؟

لقد اعتدنا على السياسة وهي تفسح دوماً مجالاً للحلول الوسط، لاسيما إذا كنا أمام طرفين (واشنطن وطهران) على قدر كبير من البراغماتية. فما هي الحلول الوسط التي ترضي إيران؟ ومن يضمن لها دوام مثل هذه الحلول في بلد يثور شعبه ضد أشياء كثيرة، بينها التسلط الإيراني؟

لا تعد الأيام القليلة القادمة بتقديم إجابات شافية، فمن الواضح أن (طبخات الكواليس) لم تنضج بعد، كما أن الثورة السورية لا يزال في جعبتها الكثير من المفاجآت.

ألعاب لغوية أم سياسية؟

مهيار فارس

تميـزت «هيئة التنسيق الوطنية» منذ تأسيسها بتاريخ ٢٠١١/٠٦/٣٠ بمواقفها الإشكالية مع باقي القـوى السياسية السورية التي تعمل في الداخل أم في الخارج، خاصة أنها قدّمت نفسها باعتبارها الفصيل السياسي المُعارض الذي يرفع شعار اللاءات الثلاث: (لا للتدخل الخارجي- لا للطائفية- لا للعنف)، وذلك بعد (ألف وأربعمائة من الشهداء، وآلاف الجرحى، وفوق عشرة آلاف من المعتقلين، وما يزيد على خمسة عشر ألف لاجئ إلى الدول المجاورة) كما ينوهون في بيانهم التأسيس، وقبل أن تُطرح إشكالية التدخل الخارجي، وفي الوقت الذي لم تزل فيه المظاهرات السورية احتفالاً كرنفالياً قبل أي شيء آخر.

إلاّ أنّ التميّز الأبرز لهيئة التنسيق يبقى في ألعابها اللغوية، أو ما يمكن القول أنه إشكاليّة «خطاب الهيئة السياسي/ الإعلامي، والذي اعتمد منذ تشكيل الهيئة على الملابسة والمواربة، ونذكر على سبيل المثال ما نصّ عليه النظام الداخلي للهيئة بتاريخ ٢٠١٢/٠٣/٣١ ويقول: (تهدف هيئة التنسيق إلى إسقاط النظام الاستبدادي القائم بكل أركانه ومرتكزاته بالطرق والوسائل السلمية).

هنا على سبيل المثال تكتفي الهيئة بالإشارة إلى «النظام الاستبدادي» دون أي تحديد، حيث يمكن للنظام الاستبدادي أن يمتد من رأس النظام إلى بعض المؤسسات مثل المؤسسة الأمنيّة وصولاً إلى بعض الممارسات مثل الفساد، وقد يكون أبلغ رد على هذا الخطاب ما ذكره مؤخراً وزير المصالحة الوطنية السوري «قدري جميل»: أنّ الهدف ليس إسقاط النظام بل تغيّر «السيستم»!! علماً أنّه حتى كلمة «نظام» تمّ إضافتها كما تُظهر الوثيقة في العام ٢٠١٢، إذ أنّ عام ٢٠١١ كان الشائع قول «الطغمة الاستبدادية الحاكمة»، حيث يمكن لهذه «الطغمة» أن تتألّف من بضعة أفراد وليس حتى من مؤسسات.

كذلك أثارت الهيئة علامات التعجّب حين أوضحت أنّ الدولة السورية المنشودة بعد الثورة: (تتطلع الدولة السورية خاصّة إلى إرساء تعاون وثيق مع تركيا وإيران في سبيل إنشاء منظومة إقليميّة وازنة)، وذلك فيما تسميه «عهد الكرامة والحقوق» الناتج عن اجتماع ٢٠١١/٠٩/١٧ في دمشق، إذ لا يملك المرء سوى أن يتساءل عن المنظومة الوثيقة التي ستجمع بين المشروع الإيراني الشيعي في المنطقة، والمشروع التركي الإسلامي السُنّي!! بآفاقهما السياسية، والأهم أنّ هذا القرار الحاسم تمّ بناءً على أيّة قراءة أو استفتاءات للشارع السوري الذي يرى الدعم الإيراني للنظام السوري، والموقف التركي الداعم سياسياً وإعلامياً للثورة؟!!

مُجدداً تثير ألعاب الهيئة اللغوية الأسئلة، فهي على سبيل المثال في بيان أعمال مجلسها المركزي في دورته الثالثة والأخيرة، التي عُقدَت في دمشق يوم السبت ٢٠١٣/٢/٢٣ أنّه، وبعد المناقشة، تم لاتفاق على:

١- التأكيد على أن هيئة التنسيق كانت وستبقى جزءاً من ثورة شعبنا في سبيل الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية.

٢- دعم صمود المعتقلين الموقوفين والمخطوفين، وإدانة بشكل خاص عمليات الخطف على خلفية طائفية، والمطالبة بإطلاق سراح الجميع فوراً وفي مقدمهم قادة الهيئة وكوادرها: د. عبد العزيز الخير –إياس عياش – ماهر الطحان ومحمد معتوق ورامي هناوي، وأمين سر حزب التنمية الوطني عضو لجنة المتابعة لمؤتمر الإنقاذ الوطني السيد خليل السيد.

٣- التضامن مع شعبنا في فلسطين وحقه في العودة وتحرير أرضه والدعوة بشكل خاص لإطلاق سراح الأسرى في سجون الاحتلال.

ويمكن لنا أن نقرأ في النقاط الثلاث السابقة إشكالية خطاب الهيئة، ففي البند الأول يكون انتماء الهيئة ل«ثورة شعبنا في سبيل الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية» بالتوافق مع أهداف الثورة، وعدم التناقض مع وسائلها وأدواتها، وإلا كان الانتماء حالة إنشائية لا تعبر عن مضمون حقيقي، وهو ما يتأكد في شعار اللاءات الثلاث، السابقة، فعندما يفرض العنف على الثورة، لا نستطيع أن نكون تطهريين مي مواجهة الشعب، ونقول له: لا للعنف، وعنما تكون الثورة بحاجة للدعم الدولي لا نستطيع أن نتابع تطهريتنا، ونقول لا للتدخل الخارجي.

من جهة أخرى يبدو جميلاً أن تطالب الهيئة بإطلاق سراح جميع المعتقلين والمخطوفين، لكنه ليس من اللباقة بمكان أن تضع قادة الهيئة وكوادرها في المقدمة، إذ لا أولويّة في مطلب إطلاق سراح المعتقلين، ما دام الجميع معتقلون لنضالهم من أجل ثورة واحدة.

الأمر الآخر في خطاب الهيئة تأكيدها على: التضامن مع شعبنا في فلسطين وحقه في العودة وتحرير أرضه والدعوة بشكل خاص لإطلاق سراح الأسرى في سجون الاحتلال. وكأننا في حاجة لإثبات البراءة أمام اتهام النظام لمعارضيه باللا وطنية، وهو ما نرفض المماحكة بشأنه، خاصة مع نظام قاتل لشعبه، فكيف يكون وطنياً بخصوص القضية الفلسطينية؟

حملة «أنا سوري أنا متفائل»

يم درويش

تغرّد حملة «أنا سوري أنا متفائل» خارج السرب في الحاضر السوري، تحاول أن تمسح الغبار والدمع وتبحث في الأنقاض عن بعض أساس لغد يحلم السوريون الثائرون بأن يكون أفضل، على الرغم من مرارة واقعهم اليومي، المتنوّعة أخباره ما بين قذائف السكود في حلب، والقنابل العنقودية والفسفورية على «سراقب»، وصولاً إلى أخبار المفقودين والشهداء وحتى التفجيرات في دمشق، وحرائق مدن ريف دمشق وسواها. إذ وفي وسط كل هذا تجد في هذه المظاهرة أو تلك، من رفع لافتة في مظاهرة مدينة «بنّش» مؤخراً كتب عليها «متفائلون إلى أن يمل التفاؤل منّا»، أو ناشطاً سورياً وربما طفلاً رفع ورقة خطّ عليها «أنا سوري أنا متفائل». على صفحتهم الإلكترونية ينشرون صورة طفلة ترفع علامة النصر، وإن كان الدمع بعينيها، صورة طفل يلعب مع الدبابة، أو صغيرتين أقامتا من خشبةٍ ساقطة ومن أحجار المنزل الذي كان لعبة يتأرجحون عليها. ويقول القائمون على الصفحة التي تأسّست بتاريخ ٣/كانون أول/٢٠١٢ أنّ الصفحة عبارة عن دعوة للتفاؤل الجماعي، وشعارهم «لا تؤجل تفاؤل اليوم إلى الغد» مع رسم لرجلٍ يرسم على جذوع الأشجار المقطوعة وجهاً باسماً. بعيداً عن صور السوريين في الداخل، عن شحنة أمل عابرة هنا أو هناك يلتقطها ناشطو حملة «أنا سوري أنا متفائل» بكاميراتهم أو من خلال الصفحات الأخرى على الفسيبوك، ويعملون على مشاركاتها ونشرها على أوسع نطاق ضمن مجال هذا الفضاء الإلكتروني، وفي وسطهم اليومي المُعاش كما تتجلى في لافتات المظاهرات، فإنّهم يبحثون كذلك في قصص التاريخ، عن دمار مشابهة، عن قسوة مماثلة عاشها الآخرون ونهضوا بعد تجربتهم المريرة وأسسوا لغد أفضل، فينشرون العبَر عن تجربة اليابان بعد الحرب العالميّة الثانية، وعن تجربة ألمانيا، يبحثون عن كلمات السوريين التي تؤكد على التفاؤل والقوّة في صفحات الفيسبوك كما يبحثون في دفاتر الشعر والأدب من «محمود درويش» إلى «باولو كويلهو» وصولاً إلى «رابندرات طاغور». وحيث أنّ حملة «أنا سوري أنا مُتفائل» ليست حملة إلكترونية فقط تبني علاقتها بالواقع السوري وفق مُتخيّل التنظير الكلامي، بل حملة تقوم على فعالية مُتبادلة تكسر العلاقة الانفصالية بين الواقع المُعاش والفضاء الإلكتروني شبه الخيالي، فتغدو الصفحة هنا مجالاً لشباب الحملة لإبراز أفكارهم وكلماتهم، الاستفادة من هذه المساحة المفتوحة للتفاعل مع باقي الحملات الشبابية الفاعلة كذلك في الشارع السوري، والتي تؤكّد على قوّة وأهميّة المجتمع المدني، وعمل الناشطين السلميين رغم القصف والحرب والدمار والدم، فإلى «سراقب» كتبوا: (عندما تجد «الحب» منحوت على جدران مدينة «سراقب» تحت وطأة براميل الموت و قذائف الحقد ..... لا بد من أن تتفائل بقدرات شعب عظيم أوجد معنى آخر للعظمة ...).

للإطلاع:
https://www.facebook.com/ImSyrianImoptimistic/timeline/2012

داريا اللي ما بتخلص!

جورجيت أسعد

في كل يوم نسمع أو نقرأ عن داريا، ونكتب عن صمودها المستمر منذ عشرة أيام بعد المئة، لأن داريا مستمرة في القلب وردة من وردات غياث مطر التي وزعها على جنود الأسد عنوانا لسلمية الحراك الثوري، فردوا بقتله والتمثيل بجثته.

ذلك الصمود الملحمي لبلدة داريا المحاصرة من كل الجهات، رغم تعرضها لكثافة نيران وبراميل من المتفجرات كافية لتدمير وإحراق أضعاف مساحتها الجغرافية، ترك رعباً لدى قوات النظام وميليشياته التي أطلقت عليها لقب «داريا اللي ما بتخلص» رغم تأكيد الأسد أن الثورة في سوريا خلصت من زمان. حتى أن بعضهم اعتبرها «مثلث برمودا»، فكل تعزيزات النظام التي تقصد داريا مفقودة.

وقد نقل موقع «أورينت نت» بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير أن الجيش الحر تمكن من القضاء على ثلاثة قادة عسكريين للحملة، فبعد أن قتل أول قائد للحملة، العقيد الركن أزدشير عبد الرزاق قدسية من مرتبات الحرس الجمهوري في العشرين من تشرين الثاني العام الماضي برصاص قناص ثائر في محيط دوار أبو صلاح، أتبعه الثوار بقتلهم من خلفه في قيادة الحملة، العقيد الطيار إياد عيسى صالح في الثاني والعشرين من الشهر الأول عام ٢٠١٣، ليُصرّ النظام على إنكار هزيمته أمام الجيش الحر الذي وجه إلى الأسد صفعة ثالثة بقتلهم العقيد الركن المظلي إبراهيم عزيز إبراهيم في العشرين من الشهر الحالي، برصاصة قناص ثائر في محيط مقام أبو صادق، الذي كان يسمى «مقام السيدة سكينة» ويعتبر مزاراً للحجاج الإيرانيين.

وفي داريا التي انتصرت بصمودها ووحدة مقاتليها، تكبّد نظام الأسد عشرات الدبابات والمدرعات كخسائر، وسقط فيها ما ينوف على خمسة آلاف قتيل وجريح من جنوده وضباطه، في محاولات متكررة للاستيلاء على هذه البلدة التي تداخلت فيها قصص الواقع بأساطير البطولات، حتى أصبح الرعب الذي يسكن قوات الأسد من اسمها يوازي عجزهم عن اقتحامها، وهو سرّ الوسام الذي عُلق على جبهتها «داريا اللي ما بتخلص».

كاريكاتير العدد -أطفال درعا

أية طائفية في سوريا؟

جورجيت أسعد

حاول النظام السوري وحلفاؤه في المنطقة تصوير الثورة في سوريا على أنها تمرد عصابات أصولية وإرهابية، في تحميل على البعد المذهبي للسكان، ومحاولة للدخول في الخندق العالمي لمكافحة الإرهاب، دون أن ينجح في التمويه على ممارساته وسياساته التي تصب في خانة الطائفية حصراً.

وما لم يُصرح به نظام الأسد، جاءت تحالفاته السياسية والاقليمية لتفضحه بكل وقاحة، فالإيرانيون اعترفوا بوجود عناصر من الحرس الثوري في سوريا بمهام استشارية وتدريبية لقوات الأسد، وليسوا في مهام قتالية، وصفقة تبادل الأسرى الإيرانيين مع معتقلي النظام مطلع يناير/كانون الثاني الماضي تؤكد ما هو أكثر من ذلك.

وفي شريط مصور بثه ناشطو الثورة السورية بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير الماضي يفضح الضابط الطيار الرائد ماهر عزيز منى وهو أسير من القرداحة لدى الجيش الحر، أن تشكيل فرقة جيش الدفاع الوطني في القرداحة تمّ بقيادة مدربين إيرانيين. وفي لقاء مع ضابط طيار متقاعد من سكان المنطقة الجنوبية، الذين شاركوا في حربي الاستنزاف وتشرين، أكد أن النظام السوري طلب المساعدة من الإيرانيين للمشاركة في قيادة طائرات «الميغ»، مع مساعد طيار سوري شرط أن يكون من الطائفة العلوية حصراً، خوفاً من الانشقاقات أولاً، ومن ضياع الضباط الإيرانيين ثانياً في حالة التشويش على الرادارات مما يعني احتمال قصف مناطق أخرى لا يريدها النظام.

وقد أعلن بيان للجيش الحر بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير تفجير موكب تابع لـ«حزب الله» اللبناني ضمن الأراضي السورية، قتل فيه اللواء علي درغام قائد العمليات العسكرية في داريا، كما أصيب الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لـ«حزب الله» وعدد من عناصره. كما استطاع الجيش الحر اعتقال ثلاثة إيرانيين كانوا يقاتلون إلى جانب قوات الأسد في منطقة رأس العين السورية الحدودية بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير الماضي، وجاء في بيان للجيش الحر بهذا الصدد أن مفاوضات تجري حاليا لمبادلة الأسرى.

وقد جاءت أحداث القصير في حمص لتفضح مشاركة حزب الله في القتال ضمن الأراضي السورية، بحجة حماية بعض المزارع الشيعية هنالك، ما حدا بالسفيرة الأميركية في لبنان مورا كونيلي، التي التقت رئيسي الجمهورية ميشال سليمان والحكومة نجيب ميقاتي أواخر شباط فبراير، للتحذير من وجود مخطط سوري- إيراني سينفّذه «حزب الله» بهدف اقامة منطقة آمنة للنظام السوري على الحدود مع لبنان تمتد من الجنوب وتمر بالبقاع وتصل إلى عكّار. وفق معلومات استخباراتية ا تمتلكها الولايات المتحدة الأميركية.

يسجل بهذا الصدد الموقف المشرف للشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لـ«حزب الله» الذي أكد أن «ان الشيعة في سوريا ليسوا في حاجة لمن يدافع عنهم ولكنهم باتوا في خطر اليوم لأننا ورطناهم»، مضيفاً في مقابلة تلفزيونية له أن قتال عناصر حزب الله في سوريا ليس جهاداً، بل أكد أنه خدمة للعدو الإسرائيلي لأنه المستفيد الأكبر من النزاع السني والشيعي.

وقد رحب «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» بهذا الموقف، موضحا أن ثورة الشعب السوري لم تكن يوماً موجهة ضد أي مذهب أو طائفة أو أي مكون من مكونات الشعب السوري، وأنها كانت ولاتزال تهدف الى إقامة المجتمع الذي يكفل العدل والحرية والكرامة لجميع أبنائه على أساس المواطنة دون استثناء أو تمييز.

فعن أية طائفية تتحدثون؟ وأين يكمن الخطر على النسيج الاجتماعي السوري؟!